الأمم المتحدة

A/C.6/70/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السبعون

Distr.: General
6 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تشارلز . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

فيما بعد: السيدة موريس – شارما (نائبة الرئيس) . . . . . (سنغافورة)

فيما بعد: السيد تشارلز (الرئيس) . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى رئيس وحدة مراقبة الوثائق (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17920 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/70/206) (تابع)

١ - السيد أداموف (بيلاروس): قال إن لسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني دورا هاما في كفالة الاستقرار وإمكانية التنبؤ في العلاقات الدولية، وصون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية المستدامة. وهي تسهم أيضا في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ومعالجة المشاكل البيئية. وفي السياق الحالي، ينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى مسألة الحماية القانونية الدولية لحقوق اللاجئين والمهاجرين ومكافحة جرائم من قبيل الاتجار بالبشر. وفي ضوء زيادة الاهتمام بالتنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي للجنة أن تسعى إلى توضيح مفهوم ”الحق في التنمية“ وتوضيح ما بين التنمية وسيادة القانون من ارتباط. وينبغي للجنة أيضا بحث السبل الكفيلة بتحقيق المواءمة بين المعاهدات الإقليمية والثنائية من ناحية، والمعاهدات العالمية من ناحية أخرى، واستكشاف إمكانية وضع معاهدات ثنائية نموذجية، وبحث السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة مساعدة الدول في تهيئة الظروف الملائمة من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات.

٢ - وأضاف أن وفد بلده مقتنع منذ فترة طويلة بضرورة أن تسعى الأمم المتحدة في المقام الأول إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ورغم أنه من المهم جدا تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فإن هذا ليس إلا جانب واحد من جوانب سيادة القانون على هذا الصعيد. وقال إن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ينبغي أن تستند إلى المبادئ الأساسية الأخرى، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتجنب اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. ولا ينبغي مطلقا أن يُستخدم مفهوم سيادة القانون في محاولة زعزعة النظام الدستوري لأي دولة، ولا ينبغي أن تستخدم التدابير القسرية الانفرادية؛ فهذه التدابير تقوّض العلاقات والتعاون على الصعيد الدولي.

٣ - وأوضح أن الموضوع الفرعي لمناقشة اللجنة في الدورة الحالية، وهو دور عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف في تشجيع سيادة القانون وتعزيزها، هو موضوع ملائم للسياق الراهن، وأن المساعدة التي تقدّمها الأمانة العامة في عمليات إبرام المعاهدات الشارعة المتعددة الأطراف وفي التطوير التدريجي للقانون الدولي أمرٌ يستحق الترحيب. وفي إطار المناقشة السنوية بشأن سيادة القانون، ينبغي للّجنة أن تنظر في إعادة إحياء ممارسة إجراء عمليات الاستعراض السنوي للمعاهدات المتعددة الأطراف، وهو الأمر الذي يمكّن الدول من تبادل خبراتها ومناقشة القضايا ذات الصلة مع خبراء الأمانة العامة ويسهم في نشر المعارف عن القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء استعراض شامل للأنظمة التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ لإنفاذ المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وتعديلها عند الاقتضاء، مع الأخذ في الاعتبار توافر التكنولوجيات الجديدة. وقال إن وفد بلده يودّ تلقّي معلومات من الأمانة العامة بشأن السبل التي يمكن بها تحسين الممارسة المتبعة في هذا الصدد. ويودّ الوفد أيضا أن يرى معلومات في التقرير المقبل للأمين العام عن الكيفية التي أمكن بها احترام المعايير الأساسية لسيادة القانون داخل المنظمة، بما في ذلك القدرة على التنبؤ والشفافية في صنع القرار، وتنفيذ المسؤولين لولاياتهم، وآليات الطعن في القرارات التي اتخذتها الأمانة العامة.

٤ - وذكر أن وفد بلده يعتقد بأن مشاركة خبراء من مكتب الشؤون القانونية بنشاط في نظر اللجنة في المعاهدات الشارعة المتعددة الأطراف من شأنها أن تساعد على تعزيز

المستوى العام للخبرات المشاركة في المناقشات. كما أعلن عن رغبته في مواصلة اللجنة عقد اجتماعات غير رسمية مع الأمانة العامة وأعضاء لجنة القانون الدولي وغير ذلك من الحقوقيين.

٥ - السيد سين (ميانمار): قال إن قمة الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كانت بمثابة تذكرة بالمسؤولية الجماعية للدول الأعضاء عن كفالة السلام والأمن والتنمية عن طريق تعزيز سيادة القانون حول العالم. وإذ تسلم حكومته بأن المصالحة الوطنية شرطٌ أساسي للسلام والاستقرار، فقد مدّت يديها بغصن الزيتون إلى جميع الجماعات العرقية المسلحة في ميانمار. وقد أسفرت مفاوضات السلام المكثفة عن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بين الحكومة وثماني جماعات مسلحة. وقال إن توقيع الاتفاق الذي طال انتظاره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ سيكون معلما بارزا في جهود البلد الرامية إلى إنهاء ستة عقود من النزاع الداخلي، وسيمهد الطريق أمام تحقيق سلام دائم ويسهم في إحلال سيادة القانون والعدالة والإنصاف.

٦ - وأضاف أن الحكومة تدرك أن الحكم الرشيد وحماية الحقوق من الأمور الحيوية لبناء دولة ديمقراطية متقدمة، وأنها قد كثفت جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الشعب وحمايتها من خلال إجراء سلسلة من الإصلاحات، بما في ذلك الإصلاحات القانونية وقرارات منح العفو وإزالة القيود المفروضة على الأنشطة والسماح بمزيد من حرية التعبير. وقد أفضى سنّ قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ إلى تعزيز اللجنة على نحو متماش مع مبادئ باريس. وقد سُنّت قوانين عديدة أخرى أو عُدّلت منذ عام ٢٠١١ لجعل التشريعات الداخلية متوافقة مع المعايير القانونية الإقليمية والدولية. ومن الأمثلة على ذلك قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الأوراق المالية والبورصات.

٧ - وقال إن القانون الدولي، بما في ذلك المعاهدات المتعددة الأطراف، يؤدي دورا أساسيا في صون السلام والاستقرار الدوليين، ويساعد في كفالة المساءلة فيما يتعلق بحقوق الأطراف المتعاقدة وواجباتها. وأضاف أن ميانمار تعلّق أهمية كبيرة على تعزيز سيادة القانون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وأنها قد دافعت بقوة عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهي قد أصبحت أيضا طرفا في العديد من الصكوك الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان ونزع السلاح. وقال إن ميانمار قد وقعت على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣، وانضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في عام ٢٠١٢، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١٤. وفي وقت سابق من عام ٢٠١٥، صدقت ميانمار على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ووقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقامت خلال مناسبة المعاهدات التي عُقدت مؤخرا في أيلول/سبتمبر بالتوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، مما يعكس التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وحماية الأطفال من الاشتراك في النزاعات المسلحة.

٨ - السيد سعيد (السودان): قال إن حكومة بلده تعلّق أهمية كبيرة على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتواصل جهودها من أجل مواءمة التشريعات

الوطنية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. وهي منخرطة أيضا في بناء القدرات بهدف ضمان وفاء شتى الهيئات الحكومية بالالتزامات الدستورية. وأضاف أن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساس سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ووسيلة لضمان إقامة العلاقات الودية بين الدول على أساس الحوار والتفاهم المتبادل، واحترام السيادة الوطنية، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

٩ - وقال إنه ينبغي لجميع الدول أن تكون قادرة على المشاركة في وضع معايير سيادة القانون وتنفيذها على الصعيد الدولي من خلال نهج يتسم بالوضوح والشفافية، وينبغي أن يكون بوسعها استعراض أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد، ولا سيما أنشطة الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون. وينبغي أن تركز الأمانة العامة جهودها على وضع الخطط والبرامج اللازمة لإرساء سيادة القانون على الصعيد الدولي، وينبغي أن تقدّم تقارير الأمين العام بشأن هذا الموضوع سردا كاملا لتلك الأنشطة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تراعي الأمانة العامة في ما تضطلع به من أنشطة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات الظروف الخاصة السائدة في كل بلد، لا أن تسعى إلى فرض نموذج وحيد بعينه. وينبغي عدم تقديم هذا الدعم إلا بناء على طلب الحكومات. وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه ساعد على زيادة التوعية بسيادة القانون وتمكين المهنيين من مواكبة التطورات في هذا الميدان. وأشار إلى أن اللجنة لا تستطيع أن تدعي أنها تعزز سيادة القانون ما دام البرنامج يواجه نقصا في التمويل يهدد مستقبله. وينبغي حشد التمويل الكافي لتمكينها من مواصلة عملها وتمويلها من الميزانية العادية.

١٠ - وأضاف أنه ينبغي أيضا دعم محكمة العدل الدولية والآليات الدولية والإقليمية للتحكيم لأنها توفر أدوات فعالة لتسوية المنازعات بطريقة سلمية وعادلة وشفافة، وتساعد على تعزيز سيادة القانون وتدعيم العلاقات المتوازنة بين الدول. أمّا بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فهي قد استُخدمت لأغراض سياسية، مما يعرض كامل نظام العدالة الدولية للخطر. فإذا كان المجتمع الدولي جادا بشأن تعزيز سيادة القانون، يجب أن يرفض هذا التسييس بعبارات صريحة.

١١ - وصرح بأن إشارة الأمين العام إلى المحكمة الجنائية الدولية في الفقرة ٢٥ من تقريره (A/70/206) لا تتماشى مع طلبات الجمعية العامة إليه الواردة في القرار ١٢٣/٦٧، حيث لم يُطلب تقرير عن أنشطة المحكمة. وينبغي أن تتقيد التقارير المقبلة بشكل تام بالولاية الممنوحة من الدول الأعضاء. وأعرب عن الأمل في أن تتركز مداولات اللجنة بشأن سيادة القانون على المسائل التي تحظى بتوافق في الآراء، وأن تُجسَّد هذه المداولات على نحو يتسم بالشفافية في مشروع القرار الناتج عنها.

١٢ - السيدة رودريغيز - بينيدا (غواتيمالا): قالت إن إنشاء إطار للمعاهدات المتعددة الأطراف هو واحد من أكبر إنجازات الأمم المتحدة. فقد تطورت عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف نتيجة مشاركة عدد أكبر من الدول والجهات الفاعلة الأخرى والتغير التكنولوجي وزيادة التخصصية في مواضيع المعاهدات. ومن أجل مواكبة هذا التطور، ينبغي للجنة أن تناقش موضوع المعاهدات المتعددة الأطراف بشكل أكثر تواترا. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن النظام الذي وضعته الجمعية العامة لتنفيذ المادة ١٠٢ من الميثاق لم يتم استعراضه بشكل شامل منذ عام ١٩٤٦. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ضمان أن تتوافر لدى قسم

المعاهدات ما يكفي من الموارد لتمكينه من التعامل مع تعقيدات العمليات الحديثة للمعاهدات.

١٣ - وقالت إن المعاهدات المتعددة الأطراف شكلت الأساس للدبلوماسية العالمية، لأنها تتيح للمجتمعات العيش في نظام دولي منشأ على أسس قانونية وتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وعلى الرغم من أن المعاهدات عادت بالفائدة في المقام الأول على الدول الأطراف، فإن الصكوك المتعددة الأطراف، من قبيل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كانت مفيدة أيضا للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فنظرا إلى أن المعاهدات المتعددة الأطراف يتم التفاوض بشأنها على الصعيد الدولي ولكن تعتمدها الهيئات الوطنية، فإنها تشكل جسرا بين سيادة القانون على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

١٤ - وأوضحت أن الأحداث الأخيرة في غواتيمالا كانت علامة فاصلة في تاريخها السياسي. فقد أُجبرت السلطات الرئيسية، بما في ذلك الرئيس، على الاستقالة، وتم تقديمها للمحاكمة في أعقاب مظاهرات جماهيرية ضد نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي فشل في القضاء على الفقر والتهميش. وقد أبرزت الاحتجاجات عيوبا خطيرة في إدارة البلد، بما في ذلك عدة فضائح فساد كبيرة. غير أن الأهم من ذلك هو أنه لم يكن هناك أي حادث عنف خلال أشهر الاحتجاجات الأربعة، ولم يُمسّ بالنظام الدستوري، على الرغم من التحديات الخطيرة التي كان يجب على المؤسسات الديمقراطية الوطنية أن تتغلب عليها.

١٥ - وأضافت أن الأمم المتحدة قد أدت دورا هاما من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي قدمت المساعدة في التحقيق مع الموظفين العموميين ومقاضاتهم. وتجدر الإشارة بوجه خاص في سياق المناقشة الحالية إلى الاتفاق المنشئ للّجنة، وإن لم يكن معاهدة متعددة الأطراف. فقد أوكلت إلى اللجنة ولاية غير مسبوقة في تاريخ الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى من أجل تعزيز سيادة القانون وتقوية نظام العدالة ومنع الإفلات من العقاب. وأضافت أنها على ثقة بأن شعب غواتيمالا سيكون قادرا على الاستفادة من التجربة الاستثنائية التي شهدها في السنوات الأخيرة لتعزيز سيادة القانون وإقامة مجتمع أكثر سلاما وعدلا وشمولا للجميع.

١٦ - السيد لوغار (سلوفينيا): قال إن تعزيز سيادة القانون، الذي لا يزال يمثل أولوية لحكومته، أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب. وتعد إقامة نظام دولي قائم على سيادة القانون والقانون الدولي أمرا أساسيا للتعاون والتعايش السلميين، وتضطلع المعاهدات المتعددة الأطراف بدور حاسم في هذا الشأن. فمن خلال عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف يستطيع المجتمع الدولي إيجاد أفضل الحلول الملزمة قانونا للتحديات المتغيرة التي تواجه المجتمع الدولي. وبفضل الحلول التوفيقية وبناء التوافقات في الآراء، تنشأ التزامات وتوضع معايير مقبولة على نطاق واسع لا تفضي إلى إمكانية التنبؤ فحسب، بل وتؤثّر إيجابا في سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

١٧ - وأضاف قائلا إن مساهمات الجمعية العامة ولجنة القانون الدولي تظلّ أساسية للتدوين وتطوير القانون الدولي تدريجيا، على الرغم من تضاعف عدد الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف. وكذلك لا غنى عن أعمال مكتب الشؤون القانونية والفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون. ويرتبط دور الهيئات المتعددة الأطراف في تعزيز سيادة القانون والنهوض بها ارتباطا جوهريا بدور الدول. وبالنسبة للدول الصغيرة،

تعزّز عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف تكافؤ الفرص في تعزيز سيادة القانون والنهوض بها وتخفّف من آثار التباين في القوة، ولا سيما بالنظر إلى تزايد عدد المعاهدات المتعددة الأطراف. فتلك العمليات تمكّن الدول الأصغر من أن تقدم إسهاما بارزا في إنشاء نظام دولي محكوم بقواعد.

١٨ - وأردف قائلا إن منع الفظائع الجماعية ومكافحة الإفلات من العقاب، وهما أمران يشغلان سلوفينيا بصورة خاصة، يقعان على عاتق الدول في المقام الأول. ومع ذلك، تستلزم ملاحقة مرتكبي الجرائم الفظيعة بفعالية تعاونا ومساعدة قضائية فعالة بين الدول، وهما أمران كثيرا ما عوّقتهما العقبات القانونية. وذكر أن سلوفينيا، إلى جانب الأرجنتين وبلجيكا وهولندا، تقود لهذا السبب مبادرة لاعتماد معاهدة متعددة الأطراف جديدة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين في سياق التحقيقات والملاحقات القضائية في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد أسفرت إحدى أبرز عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف في العصر الحديث عن اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي ما زالت تدعمه سلوفينيا. فهي قد نظّمت مؤتمرين دوليين في عام ٢٠١٥، ركّز أحدهما على حق الحماية ومبادرة الحقوق أولا وعلاقتهما بالمحكمة، وركّز الآخر على مكافحة الإفلات من العقاب وإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. ومضى يقول إن مكافحة الإفلات من العقاب واجب أخلاقي، ولذلك يدعو وفد بلده جميع الدول إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي والتصديق على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي المعقود في كمبالا، أوغندا، في عام ٢٠١٠ (تعديلات كمبالا).

١٩ - وذكر أن من المهم مواصلة تعزيز المشاركة في المعاهدات الدولية، مع التركيز أكثر على استخدام التحفظات بشكل مناسب. وقال إن وفد بلده يدعو الدول إلى سحب التحفظات التي تتعارض مع أهداف ومقاصد المعاهدات، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضاف قائلا إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ فيها، هو من المواضيع المحتملة للمناقشات المستقبلية الخاصة بسيادة القانون؛ ومن المواضيع الأخرى الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز النظم الوطنية وأوجه التآزر.

٢٠ - السيد عيسى (ليبيا): قال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وإنشاء نظام دولي يتسم بالسلام والاستقرار. ومن الضروري أيضا بذل الجهود لمكافحة الإرهاب وكفالة فعالية العدالة الجنائية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأردف قائلا إن لسيادة القانون دورا رئيسيا أيضا في منع نشوب النزاعات. فرغم الظروف الاستثنائية الراهنة في ليبيا، تعطي حكومة بلده الأولوية لتعزيز سيادة القانون عن طريق بناء دولة قائمة على أساس دستور يحترم الحريات الأساسية ويتوخى النقل السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان. وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها القانونية وضمان عمل المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون، ولا سيما الشرطة والقوات المسلحة، وفقا للقواعد والمعايير الدولية، وبذا تسهم في توطيد السلام والأمن الدوليين وتهيئة الظروف التي تفضي إلى إعمال سيادة القانون. وقال إن وفد بلده يرحّب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل مواصلة التحول الديمقراطي وتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية.

٢١ - وقال إن المعاهدات المتعددة الأطراف تسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وهي في الواقع تشكّل أحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي. فميثاق الأمم المتحدة ومختلف المعاهدات المتعددة الأطراف التي أبرمتها الدول الأعضاء توفّر أساس سيادة القانون، لأنها تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والفساد، ومنع الإفلات من العقاب، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، وضمان احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتطلّب وضع سيادة القانون موضع التطبيق على الصعيدين الدولي والوطني الالتزام بأحكام الصكوك الدولية. وأضاف قائلا إن ليبيا أكّدت من جديد التزامها بالميثاق والمعاهدات والصكوك التي هي طرف فيها وبالقانون الدولي. وأكّدت من جديد أيضا دعمها للشعب الفلسطيني وحقّه الطبيعي والقانوني في تقرير المصير وفي إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وينبغي أن تمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

٢٢ - السيدة كالب (النمسا): قالت إن وفد بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تشجيع إقامة نظام دولي يستند إلى سيادة القانون والقانون الدولي ويكون محوره الأمم المتحدة، وإلى التصديق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة وتنفيذها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك عن طريق إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

٢٣ - وأردفت قائلة إن المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني تُعتبر أمورا حاسمة. ويجب أن تتوقف الفظائع الجماعية وأن يُقَدّم مرتكبوها إلى العدالة، بما في ذلك من خلال آليات العدالة الجنائية الدولية. وأشارت إلى أن النمسا تدعم بقوة المحكمة الجنائية الدولية، وقد صدقت على تعديلات كمبالا لنظام روما الأساسي للمحكمة؛ وقامت بالفعل بإدراج مواد متعلّقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب في قانونها الجنائي الوطني، وهناك تعديل آخر بإضافة جريمة العدوان سيدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقالت إن المحكمة لا يمكنها الوفاء بولايتها بدون دعم سياسي ومادي وبدون تعاون الدول الأعضاء. ويتعين على جميع الدول أيضا التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة.

٢٤ - وقالت إن وفد بلدها، إذ يضع في اعتباره أن مكافحة الفساد شرط أساسي مسبق لتعزيز سيادة القانون، يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى التعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في هذا المسعى. وقالت إن الوفد دعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في إطار الأمم المتحدة بنشاط وبمنوال ثابت، بما في ذلك من خلال الإسهام في مناقشات اللجنة بشأن هذا الموضوع ومن خلال جلسات الإحاطة غير الرسمية التي تسلّط الضوء على أنشطة المنظمة المرتبطة بسيادة القانون. وأثنى الوفد على أعمال الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون وترتيب مركز التنسيق العالمي الذي تشترك فيه إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يؤيّد بشدة المعاهدات المتعددة الأطراف بوصفها أساس نظام دولي يقوم على سيادة القانون. ويعلّق الوفد أهمية خاصة على عمل لجنة القانون الدولي، وخاصة الممارسة المتمثلة في دعوة الدول إلى إبداء رأيها أثناء النظر في المواضيع، بما في ذلك مشاريع المواد والمبادئ التوجيهية. ومن شأن مشاركة الدول في هذه المناقشات وفي صياغة الصكوك المتعددة الأطراف بشكل

أكبر أن تساعد على كفالة توفّر دعم واسع وتسهّل اعتماد المعاهدات المتعددة الأطراف الجديدة والتصديق عليها على نطاق واسع.

٢٦ - وقالت إن النمسا تؤيّد بقوة أيضا أعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان في مجال رصد الامتثال للمعاهدات المتعددة الأطراف. وللاستعراض الدوري الشامل دور هام في كفالة الامتثال، وينبغي أن تستمرّ جميع الدول في التعاون في عملية الاستعراض. وقد يكون من المفيد النظر في استحداث آلية داخل الأمم المتحدة للنظر في التحفظات على المعاهدات المتعددة الأطراف، على غرار المرصد الأوروبي للتحفظات على المعاهدات الدولية. وخلال المناسبة الخاصة بالمعاهدات لعام ٢٠١٥، سحبت النمسا تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل. وأعربت عن تقدير وفد بلدها للعمل الممتاز الذي قام به قسم المعاهدات، بما في ذلك تنظيم المناسبة السنوية الخاصة بالمعاهدات. وأقرّت بأن بعض الأنظمة والمنشورات المتعلقة بقانون المعاهدات والممارسة المتعلّقة به بحاجة للمراجعة والتحديث، لأنها لم تأخذ تماما في الحسبان استخدام التكنولوجيات الجديدة والممارسة الحديثة.

٢٧ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد مواصلة النظر في موضوع سيادة القانون وارتباطه بالركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة: حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. وذكرت أن الوفد يتطلع أيضا إلى تقاسم الدروس المستفادة في تنفيذ التعهدات الطوعية المعلنة بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في عام ٢٠١٢، ويشجع على إعلان المزيد من التعهدات. ويُعتبر الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمرين أساسيين للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، وللتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع. وبناء على ذلك، سيكون موضوع سيادة القانون موضوعا بالغ الأهمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبوصف النمسا بلدا منسقا لمجموعة أصدقاء سيادة القانون، فسوف تواصل إيلاء الأولوية القصوى للجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، ليس باعتبارها هدفا نظريا مجرّدا ولكن باعتبارها وسيلة لحماية حقوق الأفراد ومصالحهم.

٢٨ - السيد سيس (السنغال): أكد أن تعزيز سيادة القانون يقع في صميم مهمة الأمم المتحدة، فقال إن سيادة القانون أمر أساسي من أجل تحقيق العدالة وإحلال السلام، وهو الضمان الوحيد لتحقيق التنمية المتّسقة والمستدامة. ومن منطلق إدراك مؤسسي المنظمة ذلك، فقد سعوا لتهيئة ظروف تسمح بصون العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وهو ما يستلزم مراعاة الدول الأعضاء لمبادئ القانون الدولي الأساسية: المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتوقّف تنفيذ هذه المبادئ تنفيذا فعالا على مستوى تحمّل المسؤولية من جانب الدول، وهذا بدوره يتوقف على انفتاح وشمولية عمليات التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف.

٢٩ - وأشار إلى ما ورد في تقرير الأمين العام من أن عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف قد أصبحت معقّدة بشكل متزايد، وأن هذا الاتجاه قد زاد من أهمية دور الأمين العام كوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف. وقال إن وفد بلده يشيد بالعمل الممتاز الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وفي تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف وتعزيز قدراتها من خلال برنامج الأمم المتحدة

للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وساعدت المعاهدات المتعددة الأطراف، التي تنظّم طائفة من المجالات تزداد اتّساعا، على تعزيز العالمية وتوطيد التوافق الدولي في الآراء وضمان التقيّد بحقوق الدول وواجباتها وتشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، رحّب وفد بلده باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

٣٠ - وقال إن السنغال، منذ أن أصبحت دولة ذات سيادة، سعت بإصرار إلى إقامة دولة تحكمها سيادة القانون وتُحترم فيها حقوق الإنسان وحريات الفرد والجماعة. ويكرَّس مبدأ الفصل بين السلطات في دستورها الذي ينصّ صراحة على استقلال السلطة القضائية والسلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. وأضاف قائلا إنه من خلال إرساء قواعد واضحة، بالإضافة إلى التشاور والحوار بين جميع أصحاب المصلحة، تمكّن البلد من توطيد الديمقراطية السلمية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة بانتظام. وقد منحت السنغال مبدأي الحكم الرشيد والشفافية الصفة الدستورية؛ وفي هذا السياق، تظلّ مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة وغيرهما من الممارسات غير الأخلاقية شواغل مقلقة للسلطات السنغالية.

٣١ - وأردف قائلا إن الترابط بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث وسيادة القانون يعني أنه يجب تطبيق هذا المبدأ الأخير بشكل كامل. وفي هذا الصدد، من الضروري احترام السلطات المفوّضة إلى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي أيضا اتّباع نهج متوازن إزاء إعمال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن مراعاة الظروف الخاصة بالدول التي تطلب المساعدة في بناء قدراتها من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية أمر ضروري، وإنه يجب تفادي تطبيق القانون الدولي بصورة انتقائية أو من جانب واحد.

٣٢ - السيد تاونلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٩، قدمت حكومته إلى وحدة سيادة القانون معلومات عن ممارساتها المتعلقة بتعزيز المساعدة القانونية في الدعاوى المدنية. وفي الآونة الأخيرة، وقّع رئيس البلد أمرا توجيهيا بإنشاء مائدة مستديرة مشتركة بين الوكالات لتعنى بالمساعدة القانونية، وذلك بهدف تعزيز العمل المضطلع به على نطاق ٢٠ وكالة اتحادية في مجال المساعدة القانونية. ويمكن أن تضطلع هذه المساعدة بدور هام في تحسين النتائج القانونية التي يحصل عليها الأشخاص الضعفاء، من قبيل مستأجري المساكن الخاضعين لإجراءات الإخلاء القضائي والنساء ضحايا العنف المترلي. وأعرب بالتالي عن أمله في أن تواصل اللجنة مناقشة الموضوع في سياق مداولاتها بشأن سيادة القانون. وقال إن حكومة بلده قدمت أيضا معلومات مستكملة عما أحرزته من تقدم في تنفيذ التعهد الرئيسي الذي قطعته على نفسها خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون، والمتعلق بالعنف ضد المرأة. وذكر أن وفد بلده يولي أهمية بالغة للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، معتبرا تنفيذه أمرا أساسيا في تحقيق العديد من النتائج المتوقعة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٣ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يرحب بالفرصة المتاحة لمناقشة الدور الذي تضطلع به المعاهدات المتعددة الأطراف في تعزيز سيادة القانون والنهوض بها. فهذه المعاهدات تساعد على تعزيز الشفافية ووضع قواعد يمكن التنبؤ بأثرها تدعم التجارة الدولية والاستثمار والاتصالات والسفر؛ وعلى حماية حقوق الإنسان الأساسية؛ وعلى تيسير التعاون

في مجال التحقيق في الجرائم الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها ومنع السلوك المهدد للمصالح المشتركة للدول والمعاقبة عليه. ومع ذلك، فإن المعاهدات ليست هي الأدوات الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي من أجل النهوض بالمصالح المشتركة، بما في ذلك سيادة القانون. ففي العديد من المجالات، يمكن استخدام الصكوك غير الملزمة كوسيلة فعالة لتعزيز التعاون الدولي وتشكيل سلوك الدول. ويمكن أيضا أن تكون لها مزايا مقارنةً بالمعاهدات، ومنها زيادة المرونة وإمكانية تعجيل التنفيذ. ومن ثم، فعلى الرغم من أن المعاهدات تُعتبر أحيانا أسمى أشكال وضع المعايير، فإنها قد لا تمثل دائما الحل الأفضل لمشكلة بعينها قد يكون التعاون الدولي مفيدا في معالجتها، لا سيما بالنظر إلى صعوبة التفاوض بشأن المعاهدات وحشد الدعم لها.

٣٤ - وأردف قائلا إن هناك اعتبارين رئيسيين في ما يتعلق بالتفاوض بشأن المعاهدات، وهما وضوح الصياغة والالتزام بالتنفيذ. ووضوح الصياغة مهم لضمان فهم المعاهدات من قبل الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة المسؤولة عن إنفاذ الالتزامات القائمة بموجبها وضمان تمكّن تلك الجهات من تطبيق أحكام المعاهدات. وقد تشمل هذه الجهات الفاعلة المشرّعين والقضاة والأطراف الخاصة الذين يكون مطلوبا منهم تفسير المعاهدات وتطبيقها، علاوة على الأفراد العاملين في وسائط الإعلام المضطلعين بدور في شرح المعاهدات ومقتضياتها للجمهور. وأما ضمان تحديد مصطلحات المعاهدات بعناية والنص على التزاماتها نصا واضحا فهو أمر يسهم كثيرا في فعالية المعاهدة. ولا بد للمعاهدات المبرمة بلغات متعددة أن تُترجم بحيث تبين كل صيغة منها تصدر بإحدى اللغات المعاني المقصودة تبيانا واضحا. ومضى قائلا إن المفاوضين التابعين لحكومة بلده كثيرا ما قدموا خلال المفاوضات بشأن المعاهدات مقترحات بإجراء تغييرات بهدف زيادة وضوح أحكام المعاهدات؛ وهي تغييرات قد تبدو ذات طابع فني، ولكنها يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة من المعاهدات. وأعرب كذلك عن اهتمامه بمعرفة طريقة تناول الوفود الأخرى لمسائل وضوح أحكام المعاهدات التي هي قيد التفاوض.

٣٥ - وقال إن الدول، إذا نظرت بعناية في الخطوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات القائمة بموجب المعاهدات قبل أن تصبح أطرافا فيها، قد تتمكن من تعظيم فعالية المعاهدات وضمان الامتثال لالتزاماتها القانونية. وقال إن حكومة بلده تستخدم عملية موحدة تقوم من خلالها الوكالات المعنية بالاستعراض الدقيق للمعاهدات قبل أن تنضم الولايات المتحدة إليها وتحدد ما إذا كان يلزم سنّ تشريعات جديدة لتنفيذ تلك المعاهدات. وإذا تبيّن ذلك، تُعتمد هذه التشريعات قبل أن تصبح الولايات المتحدة طرفا في المعاهدات. وقال إن وفد بلده يود أن يحصل على معلومات عن العمليات التي تعتمدها الدول الأخرى من أجل ضمان تطبيق المعاهدات. وقد يكون من المفيد أيضا النظر في الكيفية التي تعالج بها المعاهدات نفسها مسألة الحاجة إلى التطبيق الفعال وتحديد العوامل والآليات التي أثبتت نجاعتها في تعزيز هذا التطبيق.

٣٦ - وقال إن الدول هي الجهة التي يجب أن تتولّى تطوير القانون الدولي، بيد أن الأطراف الفاعلة غير الحكومية يمكن أن تقوم بدور مفيد في بعض الأحيان، سواء في تقديم مدخلات خلال التفاوض بشأن صك من الصكوك أو في المساعدة على مساءلة الدول الأطراف برمّتها عن التزاماتها. وقد تقدم الأمم المتحدة أيضا إسهاما بالغ الأهمية في ضمان الوضوح والتطبيق على السواء. ويمكن لمكتب الشؤون القانونية أن يعمل كمستودع للممارسات التعاهدية وأن يساعد المفاوضين في صياغة أحكام المعاهدات

استنادا إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في الصكوك الأخرى، وهو ما قد يفضي إلى فهم أوضح للأحكام المعنية. ويمكن للجنة أيضا أن تضطلع بدور هام من خلال تبادل المعلومات وتحديد أفضل الممارسات، مما قد يساعد الدول على تعزيز نهجها وتقوية التزامها بتطبيق المعاهدات.

٣٧ - وأضاف قائلا إنه يجب تمكين الدول، بمجرد أن تكون في وضع يسمح لها بتطبيق المعاهدات المتعددة الأطراف، من المشاركة في نظم المعاهدات ذات الصلة. وأثنى في هذا الصدد على عمل مكتب الشؤون القانونية في دعم وظيفة الوديع الموكلة إلى الأمين العام، وشجَّع على القيام، في حدود الموارد المتاحة، باستكمال التوجيهات المتعلقة بالممارسة في هذا المجال، باعتبار ذلك موردا مفيدا يساعد في تيسير مشاركة الدول بفعالية في نظم المعاهدات المتعددة الأطراف. وأقرَّ بأنه يمكن أيضا تعزيز فعالية المعاهدات بزيادة فهم الجمهور لها وتوعيته بها، فقال إن وفد بلده يثني أيضا على الأعمال التي يقوم بها المكتب فيما يتعلق بزيادة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعاهدات، بما في ذلك موقعه الشبكي الممتاز الخاص بمجموعة معاهدات الأمم المتحدة وتنظيمه للمناسبة السنوية لتوقيع وإيداع المعاهدات. وقال إن حكومة بلده قد سعت في الآونة الأخيرة إلى تعريف المسؤولين على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي بمعاهدات حقوق الإنسان التي تعد الولايات المتحدة طرفا فيها. وذكر أن وفد بلده يستصوب توفير معلومات وإجراء مناقشات بشأن الطرائق التي تتبعها الدول الأخرى لتعميم المعرفة بالمعاهدات، ليس فقط على الدول الأخرى والأجهزة الحكومية الداخلية، بل وعلى المواطنين الذين يحتاجون إلى فهم الالتزامات التي تتعهد بها حكوماتهم.

٣٨ - السيدة أرغويو غونزاليس (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا، على مدى تاريخها، قد أبانت عن احترامها لسيادة القانون وأقرَّت بمسؤولية الدولة عن صون الديمقراطية والسيادة والشفافية والإنصاف في جميع المجالات. وقد أظهرت نيكاراغوا التزامها باستعادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للسكان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الإنسان للمرأة والطفل. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز وترسيخ سيادة القانون على الصعيد الدولي، ولا سيما في المرحلة الراهنة بما تشهده من اضطرابات. وإن نيكاراغوا ملتزمة بأية مبادرة من شأنها أن تساعد على إعادة تشكيل الأمم المتحدة استجابة للمطالبة المتزايدة بجعلها منظمة تخدم مصالح الأمن والعدالة والسلام في العالم. وينبغي للمنظمة أن تخدم مصالح الجميع وأن تمكن جميع الدول الأعضاء من إسماع صوتها والاستماع إلى أصوات الغير على نحو متكافئ، كما ينبغي أن تقوم شتى وكالات المنظمة بأنشطتها بطريقة قائمة على الاحترام والمسؤولية والأخلاقيات، دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن نيكاراغوا تلتزم التزاما راسخا بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتفاوض، والدليل على ذلك لجوؤها إلى محكمة العدل الدولية في السنوات الأخيرة. وهي ما فتئت تبين عن احترامها لقرارات المحكمة وتلتزم بأحكامها على الدوام. فعمل المحكمة لا يسهم في تعزيز سيادة القانون وتوطيدها وتعميمها فحسب، بل هو أيضا أمر أساسي للوفاء بالالتزامات المتعلقة بكفالة المساواة في السيادة لجميع الدول، وهذا مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يدعو جميع الدول إلى الاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة دون تحفُّظ.

٤٠ - السيدة أوفارت (إستونيا): لاحظت أن تقرير الأمين العام يبين التقدم المحرز نحو إيجاد إطار دولي موحد

للقواعد والمعايير، فقالت إن الموجز التحليلي للمناقشات المواضيعية بهذا الشأن أداة ممتازة لتحديد الطريقة الأفضل التي يمكن بها للمناقشات المقبلة بشأن سيادة القانون أن تعالج التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وأعربت عن الترحيب بالزيادة الهائلة في عدد المعاهدات المتعددة الأطراف لأنها تساعد على توضيح وتنظيم العلاقات الدولية بوضع قواعد مشتركة لجميع البلدان. وعلاوة على ذلك، فهي بمثابة سوابق تساهم في تطوير المبادئ القانونية. وأضافت أن وفد بلدها يثني على عمل مكتب الشؤون القانونية في الاضطلاع بمهام الوديع الموكلة إلى الأمين العام، ولا سيما استخدامه تكنولوجيا المعلومات وسيلةً لزيادة الشفافية وتسهيل الحصول على المعلومات ذات الصلة. وقالت إن إستونيا، بدورها، تستخدم هذه التكنولوجيا لجعل القوانين الإستونية المترجمة إلى اللغة الإنكليزية، بما في ذلك المعاهدات، متاحة على شبكة الإنترنت.

٤١ - ومضت تقول إن سيادة القانون مبدأ رئيسي للحكم يضمن العدالة والإنصاف في إطار نظام يعتبر جميع الأشخاص والدولة نفسها خاضعين للمساءلة ويضمن جعل القوانين نافذة على الجميع بالتساوي ومحكوما بها باستقلالية. والالتزام بسيادة القانون على الصعيد الوطني يزيد فرص امتثال الدول على الصعيد الدولي أيضا. والقيم الأساسية للأمم المتحدة، كما هي متجلية في ركائز عملها الثلاث، لا يمكن صونها دون التقيد بسيادة القانون، ولا يمكن أن تنمّى سيادة القانون دون حماية هذه القيم. ومن ثم فتلك القيم وسيادة القانون أمران يعزز بعضهما بعضا. ويمثل الالتزام بسيادة القانون أيضا أساس الفعالية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية الوطنية.

٤٢ - وقالت إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقر بأن الحكم الرشيد والشفافية في عمليات صنع القرار ومنع الفساد هي أفضل ضمانات النجاح. وتوفر التكنولوجيا الرقمية العصرية أداة قيّمة لبناء المؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة التي قد تشكل عناصر تمكينية قوية للتنمية المستدامة. وقالت إن حكومة بلدها قد وضعت نظاما للحكومة الإلكترونية يزيد الشفافية ويساعد في القضاء على الفساد؛ وإن الحكومة يسرها إطلاع البلدان الأخرى على هذا النظام.

٤٣ - وأردفت قائلة إن سيادة القانون تتيح أيضا أداة لضمان احترام حق اللجوء إلى القضاء، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة. وإستونيا تؤيد بقوة العمل الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية، التي تساعد على ضمان العدالة للضحايا وتسهل الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام. وقالت إن وفد بلدها يدعو البلدان التي لم تصدّق بعد على نظام روما الأساسي إلى القيام بذلك، ويحث الدول الأطراف على التصديق على تعديلات كمبالا على ذلك النظام. ويتعين على جميع البلدان، سواء كانت منضمة إلى نظام روما الأساسي أو غير منضمة إليه، أن تكون مثالا يحتذى في عدم الاعتداء وضبط النفس واحترام سيادة القانون. وقالت إن وفد بلدها يثني أيضا على الجهود التي تبذلها المحاكم المخصّصة من أجل إخضاع مرتكبي الجرائم الوحشية للمساءلة، ويرحب بالدعم المقدّم من شتى كيانات الأمم المتحدة في التحقيق في أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وفي محاكمة مرتكبيها. ومع ذلك، فإن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان المساءلة، ولذلك فمن الضروري أن تبني قدراتها في مجال التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها، بوسائل تشمل

وضع إطار تشريعي شامل، ودمج الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي في القوانين الجنائية المحلية، وضمان فعالية برامج حماية الشهود.

٤٤ - السيدة غيبريمدين (إريتريا): قالت إنه لا بد من ترسيخ سيادة القانون لكي يتسنى تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي؛ وإن عدم الامتثال للقانون الدولي يعد من الأسباب الجذرية لنشوء العديد من التوترات والنزاعات بين الدول. ولا تزال إريتريا ملتزمة بإرساء وتطوير نظام دولي تكون سيادة القانون هي دعامته وتكون الأمم المتحدة هي محوره الرئيسي.

٤٥ - وأردفت قائلة إن سيادة القانون على الصعيد الوطني تكتسي أهمية حاسمة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي وفي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واتخذت إريتريا العديد من التدابير من أجل إقامة مجتمع ينعم بالسلام ويستوعب الجميع عن طريق كفالة إرساء نظام عدالة شامل وكفؤ وفعال. وتعززت فرص اللجوء إلى نظام العدالة والمشاركة فيه من خلال إنشاء محاكم مجتمعية ينتخب المجتمع المحلي قضاتها كل سنتين؛ ويُشترط ترشيح امرأة في كل من هذه الانتخابات. وساهم انتخاب قاضيات في الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة تحرير المرأة ومشاركتها في العملية القضائية.

٤٦ - وأضافت قائلة إنه تم إعداد قانونين جنائي ومدني جديدين والإجراءات المتصلة بهما، بعد أن أجريت بشأنهما مشاورات عامة واسعة النطاق. وصيغ القانونان بشكل يعكس مفاهيم المجتمع وقيمه وأعرافه. ودُرس أكثر من ٨٠ ٠٠٠ قانون عرفي من جميع أنحاء البلد، وأُخذت قضايا حقوق الإنسان الدولية والعالمية أيضا في الاعتبار. وبغية توسيع نطاق فهم القوانين المحلية، بدأ المجتمع المدني في تنفيذ حملة توعية وتُرجمت الوثائق إلى اللغات التيغرينية والعربية والإنكليزية. وتتخذ المؤسسات الوطنية العاملة مع الشركاء الدوليين حاليا خطوات من شأنها تحسين القدرات المؤسسية والبشرية للأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون. وتدرك الحكومة أن ترسيخ سيادة القانون هو عملية تطور تدريجي تتطلب مشاركة مستمرة من جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع.

٤٧ - السيدة كارنال (سويسرا): رحبت بجلسات الإحاطة غير الرسمية التي تُتاح أثناء فترة ما بين الدورات بشأن مختلف جوانب سيادة القانون، فقالت إنه لا بد من توافر الثقة المتبادلة بين الجهات المعنية بتدوين القانون لكي يتسنى للمجتمع الدولي إرساء قواعد قانونية قابلة للتطبيق ومطبقة بفعالية. وبينما هناك أحيانا ميل للشكوى من التصاعد السريع في عدد المعاهدات، هناك في الوقت نفسه شكاوى بشأن صعوبة تدوين القانون، حتى في المجالات التي تشتد الحاجة فيها إلى التدوين. ومن المؤكد أن هناك صعوبات متنامية تعترض التوصل إلى اتفاق حول قواعد موضوعية ملزمة للمجتمع الدولي، مما يجعل الدول تستعيض عنها مؤقتا بقواعد قانونية غير ملزمة. غير أنه مع ارتفاع عدد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي، ارتفع عدد المعاهدات، وهو ما يمثل تطورا محمودا وهاما بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن التعقيد الذي تنطوي عليه عملية إعداد المعاهدات يمكن أن يكون مثبطا. ولذلك يتعين تحسين فهم عملية التدوين من أجل تيسير عمليات التفاوض بشأن المعاهدات.

٤٨ - واسترسلت قائلة إن حكومتها نشرت دليلا للممارسات المتعلقة بالمعاهدات من أجل تعزيز احترام سيادة القانون في تعاملها مع الاتفاقات الدولية. ويتضمن هذا الدليل، المتاح على الإنترنت، اقتراحات بشأن إعداد المعاهدات بالعديد من اللغات، إلى جانب توجيهات بشأن

وثائق التفويض، والتوقيع، والتصديق، والتحفظات، وغير ذلك من المسائل. وقد أُعد هذا الدليل لمساعدة المفاوضين والممارسين السويسريين، لكنه قد يكون مفيدا للحكومات الأخرى وموظفي المنظمات الدولية.

٤٩ - وأتبعت ذلك بقولها إن سويسرا تؤدي حاليا دور الجهة الوديعة لما يقرب من ٨٠ معاهدة. وتقتصر مهام الجهة الوديعة لأي معاهدة أساسا على التحقق من استيفاء مقتضياتها الشكلية وتسجيل الإجراءات التي تتخذها الأطراف المعنية بموضوع المعاهدة ونشر هذه الإجراءات وتدوينها في سجلات. ولا ينطوي دور الجهة الوديعة على ممارسة أي رقابة موضوعية على تلك الإجراءات. ويتعين على الدولة الوديعة لأي اتفاق التي تكون أيضا دولة طرفا فيه أن تحرص بشدة على التمييز بين الدورين وعلى ضمان الاضطلاع بمهام الوديع بحياد. وتتمسك سويسرا دائما بمبادئ الحياد، فتفصل بوضوح بين دورها كدولة طرف ودورها كدولة وديعة. كما أن سويسرا تسير على نهج الأمم المتحدة، وسيسعدها بالتالي تنقيح موجز ممارسة الأمين العام بصفته وديعا للمعاهدات المتعددة الأطراف، حيث لم يشهد الموجز أي تحديث منذ ٢٠ عاما. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يتضمن القرار الذي ستصدره اللجنة بشأن سيادة القانون دعوة الأمين العام إلى تحديث الموجز وباقي الأدلة المفيدة المتعلقة بالمعاهدات في أقرب وقت ممكن.

٥٠ - السيد ناصر بن فيصل آل ثاني (قطر): قال إن السلام والأمن والتنمية لا يمكن أن تتحقق ما لم تحترم كل دولة سيادة القانون. وقال إن التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة أظهرت أن سيادة القانون لا تزال هي مفتاح نجاح الجهود الدولية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف والمقاصد التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها. فقد أدت التوترات والنزاعات التي شهدتها مناطق كثيرة من العالم إلى تقويض السلام والاستقرار بشكل خطير، وإلى عرقلة التنمية التي تمسّ الحاجة إليها. وأثبتت الأزمات الدولية أن البلدان التي بها مواطن ضعف تتعلق بسيادة القانون هي البلدان الأكثر عرضة للنزاعات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فإن سيادة القانون تؤدي دورا حاسما في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. وهي أيضا الوسيلة التي تكفل حماية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وتعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصبحت الأساس الذي تستند إليه دساتير وقوانين الدول التي تحترم سيادة القانون.

٥١ - ومضى يقول إن حكومته لم تدخر جهدا في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى الصعيد الوطني، تحترم المؤسسات الحكومية سيادة القانون وتسعى إلى التوعية بأهميتها لتحقيق المساواة والعدل والحكم الرشيد. وكُرّست جهود كبيرة لضمان تطبيق الأطر القانونية اللازمة وضمان اتساق القوانين المحلية مع المعايير والأعراف الدولية ومع التزامات قطر الدولية. وعلى الصعيد الدولي، تواصل قطر تعاونها الوثيق مع الهيئات الدولية في تعزيز احترام سيادة القانون وضمان قيام العلاقات بين الدول على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون. وشاركت قطر أيضا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية والدولية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت الحكومة الدعم إلى مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة، الذي نظم عددا من الحلقات الدراسية والاجتماعات وحلقات العمل التدريبية بشأن هذا الموضوع.

٥٢ - واستطرد قائلا إن جميع الدول يتعين عليها أن تلتزم بسيادة القانون من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للأزمات الحالية، ووقف الانتهاكات الصارخة للقانون

الدولي وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة، ومكافحة الإرهاب وضمان احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. وأكد أن حكومته ستواصل الالتزام بالصكوك والمعاهدات الدولية التي يعتمدها المجتمع الدولي من أجل تعزيز احترام سيادة القانون وضمان أن تمارَس العلاقات الدولية دون خداع أو تلاعب سياسي.

٥٣ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): قال إن إطار المعاهدات المتعددة الأطراف يعد عنصرا هاما من عناصر سيادة القانون على الصعيد الدولي. وقال إن وفد بلده يلاحظ تزايد عدد الطلبات التي تلتمس من الأمانة العامة المساعدة في إعداد الأحكام الختامية للمعاهدات ويُثني على عمل قسم المعاهدات. ويرحب وفد بلده أيضا بالمناسبات السنوية لتوقيع وإيداع المعاهدات، التي أسهمت في زيادة مشاركة الدول في الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف. ولا يزال وفد بلده يشعر بالقلق إزاء عدم توافر التمويل اللازم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي قدم مساهمة قيمة في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٥٤ - وأتبع ذلك بقوله إن وفد بلده يؤمن منذ زمن طويل بأن عمل الأمم المتحدة المتعلق بسيادة القانون ينبغي أن يركز على الصعيد الدولي، وإنه لطالما دعا إلى تناول البعدين الوطني والدولي لهذا الموضوع بطريقة متوازنة في تقارير الأمين العام. وأشار إلى أن التقرير الحالي تحرك في الاتجاه الصحيح، وأنه يأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي. وأعرب عن ارتياح وفد بلده للتوضيحات المقدمة في التقرير وفي جلسات الإحاطة غير الرسمية بشأن ماهية مركز التنسيق العالمي، وتحديدا إيضاح أن هذا المركز ليس هيكلا جديدا، إنما هو ترتيب إداري يجتمع من خلاله موظفون من مختلف الإدارات، ثم استدرك قائلا إن وفد بلده سيسعده أن يرى مزيدا من الشفافية في هذا الصدد.

٥٥ - واسترسل قائلا إن مبادرة الحقوق أولاً التي يصفها التقرير تثير بعض التساؤلات الجادة، فقد أعدت الأمانة العامة هذه المبادرة بدون التشاور مع الدول الأعضاء على النحو الواجب ودون مشاركة منها، ويجري في إطارها تنفيذ أنشطة رصد متعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية بدون موافقة الدول المعنية. وبالنظر إلى أن التقرير لا يقدم سوى معلومات قليلة عن النتائج الملموسة لتلك الأنشطة، فإن التقييم الإيجابي الذي أعطاه التقرير للمبادرة يُعتبر سابقا لأوانه. ويؤيد وفد بلده أهمية قيام الأمانة العامة بتقديم المساعدة في وضع الدساتير وتحسين التشريعات عندما تطلب الدول الأعضاء منها ذلك؛ ولكن من غير المقبول التشكيك في شرعية الدساتير والسلطات الوطنية على أساس مدى التزامها بمفاهيم مجردة.

٥٦ - واستطرد قائلا إن وفد بلده لديه شكوك بشأن بعض المصطلحات المستخدمة في التقرير. وأشار إلى مفهوم ”الجرائم الفظيعة“ على سبيل المثال، فقال إنه لا وجود لهذا المفهوم في القانون الدولي وليس من الملائم استخدامه كمسمى كلّي تندرج تحته جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الخطيرة. وأكد التقرير (A/70/206)، في الفقرة ٧ من المرفق الذي يتضمن موجزا تحليليا للمناقشات المواضيعية السابقة، أن الدول الأعضاء اعتبرت سيادة القانون جزءا لا يتجزأ من الميثاق، مع أن الأمر ليس كذلك. وأوضح قائلا إن وفد بلده ووفودا أخرى عديدة أشارت إلى أن الميثاق يركز على القانون الدولي و لم يذكر سيادة القانون. وقد شكك العديد من الوفود أيضا في محاولة تحديد مفهوم سيادة القانون المشار إليها في الفقرة ٨ من ذلك المرفق وفي التعريف الذي اقترحه الأمين العام على حد سواء. فهذا المفهوم أوسع

بكثير مما ورد في الفقرة ٢٧ من المرفق من حيث علاقته بحقوق الإنسان؛ ذلك أن حصر نطاقه في حقوق الإنسان والديمقراطية على الصعيد الوطني يمكن أن يعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

٥٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على سيادة القانون، وإنه مستعد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة احترامها على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٨ - ترأست الجلسة السيدة موريس - شارما (سنغافورة)، نائبة الرئيس.

٥٩ - السيدة فرحاني (ماليزيا): قالت إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي أمر أساسي لضمان استدامة السلام والأمن الدوليين؛ وبدون ذلك لا يمكن أن يكون هناك استقرار، ولا توجد، من ثم، تنمية اقتصادية. وفي ماليزيا، يُرسِّخ الدستور الاتحادي سيادة القانون. وتشارك ماليزيا بنشاط في عمليات إبرام المعاهدات المتعددة الأطراف. وهي تتّبع نهجا مزدوجا في اعتماد وتنفيذ المعاهدات. وعلى هذا الأساس، يتم نقل قواعد القانون الدولي والالتزامات التعاهدية إلى القانون الداخلي عن طريق القوانين البرلمانية أو التشريعات التمكينية، الأمر الذي يكفل الامتثال المحلي لأحكام المعاهدات والالتزام بسيادة القانون. وأضافت أن المحاكم الماليزية تطبق بشكل متزايد أحكام المعاهدات، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، في قراراتها. ومن خلال تبني عملية إبرام المعاهدات المتعددة الأطراف، التزمت ماليزيا بالنهوض بعالمية القانون الدولي، وتعزيز توافق الآراء الدولي، وكفالة مساءلة الدول عن أعمالها، وتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٦٠ - وتضطلع المعاهدات المتعددة الأطراف بدور أساسي في وضع أطر قانونية دولية شاملة، بوسائل من بينها كفالة أن تكون سيادة القانون أساس العلاقات بين الدول. ومع ذلك، فلا ينبغي استخدام المفاوضات بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف كمنتدى لفرض القيم الثقافية الخاصة بأي بلد معين أو مجموعة من البلدان على بقية المجتمع الدولي. وكدولة نامية، تواجه ماليزيا عند مشاركتها في منتديات إبرام المعاهدات المتعددة الأطراف تحديات مثل محدودية الموارد المالية والبشرية والافتقار إلى الخبرات في بعض المجالات. وتغلبت ماليزيا على بعض هذه التحديات من خلال مشاركتها في المجموعات الإقليمية التي استطاعت أن تمارس تأثيرا كبيرا في المفاوضات المتعددة الأطراف. وتشارك ماليزيا أيضا في الشبكات الأقاليمية الساعية إلى حل المشاكل وبلورة مواقف متماثلة، وتسعى إلى إيجاد فرص لبناء قدرات خبرائها القانونيين ومفاوضيها في المعاهدات.

٦١ - ومضت تقول إن اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من صكوك التجارة والاستثمار تشكل تحدياً خاصاً. وتثير هذه المعاهدات شواغل محتملة فيما يتعلق بالإنصاف وحقوق الإنسان والبيئة ومسائل أخرى، وهي بدورها تثير أسئلة بشأن الكيفية التي يمكن بها لالتزامات البلد بموجب اتفاقات التجارة والاستثمار أن تؤثر في قدرتها على الوفاء بالالتزامات الأخرى، والكيفية التي يمكن بها التخفيف من أية آثار سلبية. وفي هذا الصدد، يُذكِّر وفد بلدها بقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٧، الذي أكد أن حقوق الإنسان والحق في التنمية ينبغي أن تكون الاعتبارات التوجيهية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٢ - وأردفت قائلة إن المفاوضات التي اختُتمت مؤخرا بشأن اتفاق شراكة المحيط الهادئ تمثل تطويرا تدريجيا للصلة بين سيادة القانون والتجارة. وفي مثل هذه الاتفاقات، لم تعد القاعدة هي التركيز الحصري على تجارة السلع والخدمات والاستثمار. كما أن بؤرة تركيز اتفاقات التجارة الحرة قد

اتسعت لتشمل مجالات غير تقليدية تتعلق بالبيئة والعمل، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان. وأضافت أن إبرام مثل هذه المعاهدات يكون أكثر تعقيدا، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن النهج القائم على حقوق الإنسان في المفاوضات لم يصبح بعد مفهوما مكتمل النضوج، وأنه لا يوجد توافق للآراء بشأن كيفية تطبيقه في حالة اتفاق للتجارة الحرة هدفه الرئيسي تحرير التجارة.

٦٣ - وذكرت أن وفد بلدها لاحظ أن الأسئلة المتعلقة بإدراج عناصر حقوق الإنسان، مثل معايير العمل والمعايير البيئية، في اتفاقات التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والنامية تتمحور إلى حد كبير حول مسألة أي طرف هو الذي ينبغي اعتماد معياره وما إذا كانت الأطراف المتفاوضة ستتفق على معايير أدنى من المعمول بها لديها من أجل الوصول إلى مستوى مشترك مقبول. وستواصل ماليزيا البحث عن إجابات على تلك الأسئلة من خلال الخبرات التي تكتسبها والحوارات التي تجريها مع شركائها في المعاهدات حاليا ومستقبلا في محاولة لإعلاء المصالح الوطنية وسيادة القانون عند إبرام المعاهدات الدولية.

٦٤ - السيد السلمان (العراق): قال إن تعزيز سيادة القانون أمر حاسم في صون السلم والأمن وحماية حقوق الإنسان. وقد أكد الشعب العراقي رغبته في إنشاء دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون من خلال اعتماد دستور جديد رسَّخ مبدأ الفصل بين السلطات والمساواة بين جميع المواطنين فيما يتعلق ببعض الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية الصحافة. وأضاف أن الدستور عزَّز أيضا دور النساء في المجتمع. ويُشكِّل احترام الصكوك الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأين أساسيين مكرَّسين في الدستور، مثلهما في ذلك مثل صون سيادة القانون. وذكر أنه يود أن يلقي الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في النهوض بسيادة القانون.

٦٥ - ومضى يقول إن حكومته اضطلعت بسلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، واستعادة ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، وتلبية توقعات الشعب العراقي، والتمسك بالقيم الدينية للبلد. وقد سن البرلمان العراقي قانونا بشأن المعاهدات في آب/أغسطس ٢٠١٥ بغرض كفالة احترام التزامات العراق تجاه المجتمع الدولي وحماية مصالحه وحقوقه في العلاقات الدولية. وأضاف أنه تم إنشاء لجنة وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني بهدف إذكاء الوعي بهذا الفرع من القانون وتعزيز تطبيق مبادئه على الصعيد الوطني. ويمكن لبناء القدرات على الصعيد الوطني أن يضطلع بدور هام في كفالة احترام القانون الدولي والمحلي وفي تعزيز المؤسسات الوطنية. ويستطيع الخبراء الدوليون تقديم إسهام هام في هذا الصدد.

٦٦ - واختتم كلامه معربا عن أمل وفد بلده في أن يؤدي تعزيز جهود الجمعية العامة المتعلقة بسيادة القانون إلى إحداث فرق حقيقي وكفالة المزيد من احترام القانون الدولي.

٦٧ - السيد غونزاليس فرانكو (باراغواي): قال إن سيادة القانون تُشكِّل أساس وجود الدول ذات السيادة ووجود مجتمع الأمم. وفي الإعلان التاريخي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، أبرز رؤساء الدول والحكومات الصلة بين سيادة القانون والركائز الثلاث التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن بعض عناصر تعريف المفهوم ونطاقه. وأكد أن باراغواي ملتزمة التزاما عميقا بالنظام الدولي وبتعزيز سيادة القانون.

وأضاف أن حكومته استضافت في أيار/مايو ٢٠١٥، بالتعاون مع قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية، حلقة دراسية عن الممارسات التعاهدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأقر المشاركون في هذه الحلقة الدراسية بأهمية المعاهدات في تعزيز سيادة القانون.

٦٨ - وأضاف أن سيادة القانون راسخة بقوة في باراغواي. ولم يكن مولد وتطور البلد كأمة حرة ومستقلة بالأمر اليسير. فقد كان على باراغواي أن تواجه كونها دولة غير ساحلية، وأن تكابد ويلات حربين دوليتين دمويتين وتعيش فترات مطولة من عدم الاستقرار السياسي ودكتاتورية طويلة الأمد. ومع ذلك، فقد نجحت باراغواي على مدى أكثر من ٢٠ عاما في التمسك بقيم الديمقراطية الكاملة. وأشار إلى أنه ليس من الممكن تحقيق سيادة القانون من خلال الإرادة وحدها. فمن اللازم ممارستها في جميع المجالات، مع كفالة احترام الحقوق السيادية لجميع الدول. وأكد أن باراغواي تتبع هذه القاعدة في علاقاتها الدولية، وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تفعل الدول الأخرى الأمر نفسه.

٦٩ - السيد موندائدا (زامبيا): قال إن المعاهدات المتعددة الأطراف تضطلع بدور هام في تحديد كيفية تعامل الدول مع بعضها البعض وفي كفالة قدر أكبر من إمكانية التنبؤ ومن العدالة في العلاقات الدولية. وأشار إلى إحراز تقدم كبير من خلال المعاهدات في تحقيق فهم مشترك للالتزامات والواجبات التي تقع على عاتق الدول. غير أن الوقت الذي يستغرقه وضع الصيغة النهائية لبعض المعاهدات يدعو إلى القلق، وينبغي اتخاذ خطوات لتسريع وتيرة العملية، خصوصا في حالة المعاهدات التي قد يتوقف عليها السلام والأمن الدوليين. وأشار إلى أن زامبيا طرف، أو تنوي أن تكون طرفا، في العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف الداعمة لسيادة القانون.

٧٠ - وأضاف أن الالتزام بسيادة القانون يقتضي من الدول وضع أطر قانونية ومؤسسية تدعم المبادئ الأساسية لسيادة القانون على النحو المكرس في شتى المعاهدات المتعددة الأطراف. وذكر أن وفد بلده يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون في مساعدة الحكومات في وضع قوانين وطنية تتضمن القواعد والمعايير الدولية. ويقدر وفد بلده أيضا إسهامات لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إبرام المعاهدات المتعددة الأطراف من خلال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

٧١ - وذكر أنه من أجل كفالة تمتع جميع الأشخاص بالمساواة أمام القانون على النحو المنصوص عليه في دستور زامبيا، تواصل حكومته دعم مؤسسات مثل لجنتي حقوق الإنسان ومكافحة الفساد في دورهما المتمثل في توفير الرقابة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد. وقد شرعت حكومته أيضا في إجراء إصلاحات قضائية ترمي إلى تحديث القطاع القضائي وتمكينه من إقامة العدل ضمن الأطر الزمنية المطلوبة.

٧٢ - وأردف قائلا إن سيادة القانون أداة لتمكين التنمية وتيسيرها معاً، وأعرب عن امتنان وفد بلده لتركيز أهداف التنمية المستدامة على تحسين سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني. ويرحب وفد بلده بوجه خاص بإدراج الهدف ١٦ والغاية ١٦-٣ المتصلة به. وأشار إلى أن تنفيذ سيادة القانون لا يزال يمثل تحديا، ولا سيما في البلدان النامية، التي تتسم بضعف قدراتها ومحدودية مواردها اللازمة لدعم المؤسسات والآليات ذات الصلة. ولذا فإن وفده يدعو

المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية لتيسير تعزيز المؤسسات التي تقوم بأدوار في إعمال سيادة القانون.

٧٣ - السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) استأنف رئاسة الجلسة.

٧٤ - السيد بيريرا (سري لانكا): قال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء. وعلى الصعيد الوطني، قال إن حكومة بلده تعتبر سيادة القانون عاملا رئيسيا يسهم في النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأردف قائلا إن شعب سري لانكا قد انتخب رئيسا جديدا منذ وقت قريب وأسند إليه ولاية واضحة تتمثل في تعزيز سيادة القانون، وإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، وبدء عهد جديد من المصالحة والحكم الرشيد. وقد رسخت الانتخابات البرلمانية التي أعقبت ذلك تلك الولاية. واضطلعت الحكومة الجديدة بإصلاحات هامة لتعزيز سيادة القانون. وأُدخلت تعديلات دستورية واسعة النطاق لتقييد صلاحيات الرئيس، وثمة تدابير إضافية تجري مناقشتها بهدف تعزيز البرلمان بوسائل تشمل إنشاء لجان للرقابة.

٧٥ - وذكر أنه في حين أن موضوع سيادة القانون كان يتم تناوله تقليديا في سياق الحقوق الفردية، فهو مرتبط أيضا بالتنمية المستدامة، وهو ما يتجلّى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أن برلمان بلده يعتزم أن ينشئ، بموجب قانون، مجلسا للتنمية المستدامة تكون ولايته هي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشكل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتمكين المرأة بوجه خاص، ضرورة حيوية في المجتمعات التي تتعرض فيها سيادة القانون للخطر. وسنّت سري لانكا مؤخرا قانونا بشأن حقوق المرأة يؤدي إلى إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعمل الحكومة أيضا على تنفيذ برنامج جديد وخطة عمل لتعزيز حقوق الإنسان، وهي ملتزمة بإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح.

٧٦ - وعلى الصعيد الدولي، يتعين أن تستند سيادة القانون إلى نظام يستمد جذوره من القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتشكل تلك المبادئ حجر الزاوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي ويتعين احترامها لدى وضع القواعد الدولية وتنفيذها. وأضاف قائلا إن النظام العالمي المعاصر يقوم على تلك المبادئ الأساسية، وأن هذه المبادئ تفيد في حماية الدول التي ليس لديها جيوش عاملة أو قدرات عسكرية دائمة. ويكتسي مبدأ المساواة في السيادة أهمية خاصة، لأنه يكفل تمتع جميع الدول بفرصة متكافئة للمشاركة في عملية صنع القانون الدولي. وهو يحمي أيضا الدول النامية من قسوة عالم غير متكافئ. وثمة عوامل اجتماعية ودينية وفلسفية وثقافية محددة قد أدت دورا هاما في تطور سيادة القانون في مختلف المناطق. وخلص من ذلك إلى أن سيادة القانون لا يمكن فرضها من الخارج، كما لا يمكن تشكيلها وفقا لوصفات خارجية تتجاهل الواقع المحلي.

٧٧ - وأردف قائلا إن آفة الإرهاب ما زالت تشكل تحديا مباشرا لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. فمع كل يوم يمر، تزهق أرواح بشر، وتنهار حدود دول، وتستمر حلقات محو تاريخ البشرية. وستتعزز سيادة القانون بالامتثال للالتزامات الدولية بموجب معاهدات مكافحة الإرهاب وإظهار الإرادة السياسية المطلوبة لإنجاز المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٧٨ - وقال إن تدوين القانون الدولي وتطويره يشكلان جانبا رئيسيا من جوانب سيادة القانون على الصعيد الدولي.

وتسهم لجنة القانون الدولي إسهاما قيما في هذا الصدد، وكذلك محكمة العدل الدولية من خلال اجتهاداتها القضائية. وأعرب عن إشادة وفد بلده أيضا بالأعمال الهامة التي يضطلع بها مكتب الشؤون القانونية في تعزيز عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف. وأضاف قائلا إنه ينبغي عدم التقليل من شأن مشاركة الدول النامية في هذه العمليات وقد ثبت أن هذه المشاركة ذات أهمية حيوية من أجل نجاحها. وفي النظام العالمي لعصر ما بعد الاستعمار، تقوم البلدان النامية بدور نشط في إعادة صياغة القواعد التقليدية للقانون الدولي. وعلى مر السنين، أسهمت سري لانكا بشكل استباقي في التفاوض بشأن عدد من المعاهدات الدولية، ولا سيما في تدوين قانون البحار.

٧٩ - وقال إن الدول النامية تواجه تحديات، مع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في عمليات وضع المعاهدات المتعددة الأطراف، ومن بين هذه التحديات عدم كفاية الموارد المالية والإدارية، والافتقار إلى الخبرة القانونية. وللأمم المتحدة دور بالغ الأهمية يتعين عليها القيام به في مساعدة الدول على بناء القدرات. وسيساعد ما تقوم به من تشجيع على تدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، ويأمل أن تواصل الزمالة، مع توافر التمويل الكافي، إفادة أجيال من المحامين في البلدان النامية.

٨٠ - السيد عبد الله (نيجيريا): أعرب عن الأمل في أن تؤدي مداولات اللجنة إلى تقديم منظور جديد بشأن الصلة بين سيادة القانون وصون السلام والأمن الدوليين، وقال إن الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون يوفر الإطار المعياري اللازم لتناول هذا الموضوع. والمسائل المتعلقة بالحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساءلة، ومنع الإفلات من العقاب، وحفظ السلام، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب، والجريمة عبر الوطنية، كلها يرتبط ارتباطا جوهريا بسيادة القانون. وقال إن وفد بلده قد أكد دائما على أهمية إصلاح قطاع الأمن كجزء من مفهوم آخذ في التطور لنهج متعدد الأبعاد إزاء حفظ السلام وبناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي حالات ما بعد النزاع، من المهم للغاية تأسيس رقابة مدنية على القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن.

٨١ - وأردف قائلا إن الالتزام بسيادة القانون أمر ضروري، ولا سيما في النظام الدولي، لتنظيم سلوك الدول وكفالة أن تتصرف وفقا للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في الميثاق. وجميع الصكوك والقواعد والمبادئ التي تحكم سيادة القانون على الصعد الدولي والإقليمي والوطني، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، قد أثبتت جدواها من أجل التعايش السلمي. وقال إن حكومته تؤمن بمبدأ سيادة القانون وتطبقه بوصفه مبدأ أساسيا في الحكم يشكل شرطا ضروريا لإقامة العدل والتعايش السلمي ومنع نشوب النزاعات المسلحة. وعلى الصعيد الوطني، يوفر دستور البلد الأساس لاتباع نهج سيادة القانون في الحكم على الصعيد الوطني. وتركز عملية وضع القوانين على الناس وتراعي بوجه خاص تلبية احتياجات الفئات المحرومة والضعيفة. وقد أظهرت نيجيريا إرادة سياسية قوية للوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال تبنّي الصكوك والممارسات ذات الصلة على الصعيد المحلي. ويقوم النظام القضائي بدور محوري في النهوض بحقوق الشعب من خلال الإشراف الفعّال على فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي، وهو قد أوجد بيئة مواتية لازدهار السلام والاستقرار.

٨٢ - وعلى الصعيد الدولي، أشار إلى أن نيجيريا دأبت على اتباع سياسة خارجية تقوم على تعزيز السلام والأمن العالميين وحماية كرامة جميع الأشخاص. وتقر نيجيريا بالدور الهام الذي تؤديه محكمة العدل الدولية وغيرها من المحاكم الدولية في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، كما يتضح من امتثالها لحكم المحكمة في قضية الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا (الكاميرون ضد نيجيريا). وأضاف أن دعم نيجيريا لعمليات حفظ السلام لا يخفى على أحد.

٨٣ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بصورة جماعية للوصول إلى عالم تشكل فيه سيادة القانون والمساءلة والعدالة الاجتماعية أساس التنمية المستدامة والسلام الدائم.

٨٤ - السيدة أباييبنا (غانا): قالت إنه مما لا شك فيه أن عمليات وضع المعاهدات المتعددة الأطراف من شأنها أن تساعد على ترسيخ سيادة القانون وتعزيز المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق. وتعني الزيادة في عضوية الأمم المتحدة أن هذه العمليات يتعين أن تصبح أكثر شمولا، وأن المفاوضات بشأن المعاهدات يجب تناولها بمزيد من الانفتاح والشفافية. وتنطوي مشاركة المنظمات الدولية في هذه العمليات على بعض التحديات، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاوض والمشاركة، مما يستدعي توافر الاستعداد من جانب المشاركين للعمل معا من أجل اعتماد مبادئ توجيهية تعود بالنفع على الجميع.

٨٥ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يود أن يؤكد على أهمية بناء القدرات والمساعدة التقنية في النهوض بسيادة القانون. وقد أدى برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه دورا حاسما في هذا الصدد من خلال مختلف البرامج والأنشطة التي يضطلع بها، بيد أنه ليس بإمكانه الاضطلاع بهذه الأنشطة بدون توفير التمويل الكافي من الميزانية العادية. ولذلك فإن وفدها يحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الجهود المبذولة لتأمين التمويل اللازم لاستدامة برنامج المساعدة ومواصلة تطويره.

٨٦ - وذكرت أن حكومتها ما زالت ملتزمة بسيادة القانون التي يرتكز عليها دستور غانا، وبكفالة أن تظل المؤسسات والأجهزة الحكومية المنشأة بموجب الدستور مستقلة وذات صلة بسيادة القانون والحكم الرشيد والمساءلة. وأعقبت ذلك بقولها إن حكومة بلدها سوف تواصل سعيها الحثيث إلى تعزيز المؤسسات الوطنية وتوطيد سيادة القانون انطلاقا من اعتقاد راسخ بأن هذا من شأنه أن يكفل احترام الحقوق الأساسية للشعب الغاني والنهوض بالتنمية الوطنية.

٨٧ - السيد الشناوي (مصر): قال إن سيادة القانون هي الشرط الأساسي للسلام والأمن والاستقرار وتنمية الأمم. وأردف قائلا إن انتهاكات مبادئ سيادة القانون تشكل أصل الكثير من النزاعات والمشاكل الحالية. ويتحتم على جميع الدول احترام التزاماتها بإعمال سيادة القانون والقانون الدولي على النحو الوارد في الميثاق وفي الصكوك والقرارات الدولية ذات الصلة. ومن المهم بنفس القدر احترام أحكام المحاكم الدولية وضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

٨٨ - وذكر أنه على الصعيد الدولي، يتعين اتباع مبدأ سيادة القانون في تسوية النزاعات الدولية الطويلة الأمد، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، ومكافحة الإرهاب الدولي من خلال الامتناع عن تزويد الإرهابيين بالأموال والأسلحة والملاذ الآمن أو أي شكل آخر من أشكال الدعم. وسيؤدي الاستخدام الفعال لآليات الرصد القائمة أيضا إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وعلى الأمم المتحدة

وسائر المنظمات الدولية والإقليمية القيام بدور رئيسي في هذا الصدد. كما يكتسي بناء القدرات استنادا إلى مبدأ الملكية الوطنية أهمية حيوية، وينبغي تشجيع التعاون فيما بين البلدان من أجل هذا الغرض. واسترسل قائلا إن مصر من جانبها تعمل مع البلدان العربية والأفريقية الأخرى على بناء قدراتها على تطبيق سيادة القانون.

٨٩ - وانتقل إلى الصعيد الوطني، فقال إن استقرار البلدان وازدهارها يرتبط ارتباطا وثيقا باحترام سيادة القانون. وأضاف أن حكومة بلده قامت من هذا المنطلق باتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك تنقيح وتحديث القوانين لجعلها متوائمة مع المعايير الدولية، والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية، وتقديم الدعم من أجل تعزيز الجهاز القضائي. واختتم كلامه قائلا إنه تم سنّ تشريعات جديدة وإعداد استراتيجية وطنية بهدف مكافحة الفساد، وقد اضطلعت الحكومة أيضا باستعراض للامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٠.